

القضية الفلسطينية في مهبط إقليم مضطرب

تحتل منطقة الشرق الأوسط بأهمية كبيرة لدى القوى الدولية الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والهند، لما للمنطقة، في إطار التنافس الدولي على الهيمنة وتوسيع النفوذ الدولي، من مكانة جيو-استراتيجية مهمة من حيث الموقع الجغرافي، والأهمية الاقتصادية، والعسكرية، والثقافية. ولذلك تعتبر دول المنطقة، وعلى الأخص سوريا، وليبيا، واليمن، والعراق، وفلسطين، والسودان، ساحة صراع رئيسة من جهة، ومركزاً لصراع المصالح الاستراتيجية للقوى الدولية من جهة ثانية.

وقد عرفت بلدان منطقة الشرق الأوسط منذ قرابة سبعة عقود أشكالاً عدة من الصراع والتنافس الدولي. فإنيشاء حلف بغداد عام 1955، وردّ فعل الرئيس المصري الأسبق، جمال عبد الناصر (1956-1970) على إنشائه، بما في ذلك تأمين قناة السويس، وما تبعه من عدوان فرنسي وبريطاني وإسرائيلي على مصر عام 1956، فتح الباب أمام دخول الاتحاد السوفيتي بقوة إلى منطقة الشرق الأوسط. بالمقابل، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالسعي لوقف هذا المدّ السوفيتي، وطرح رئيسها دوايت أيزنهاور (1953-1961) مشروعه بهذا الخصوص.

ومع الانتكاسة التي أصابت القومية العربية بهزيمة العرب في حرب حزيران/يونيو عام 1967، وغرق النظام المصري في حرب اليمن (1962-1970)، ثم رحيل عبد الناصر عام 1970، وأفول قوة الاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط، ظهر مسار جديد من الصراع والتنافس الدولي على منطقة الشرق الأوسط. احتدم هذا التنافس على منطقة الخليج العربي، بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط عام 1973، ثم اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979، التي أدت إلى خسارة الولايات المتحدة لحليف رئيس لها في المنطقة، وصولاً إلى اندلاع حرب الخليج الأولى أعوام 1980-1988، وما خلفته من انقسام إقليمي ودولي اختارت فيه بلدان الوقوف إلى جانب العراق، واختارت أخرى الوقوف إلى جانب إيران.

ومع اندلاع حرب الخليج الثانية مطلع تسعينيات القرن الماضي، تكرست مكانة منطقة الشرق الأوسط بوصفها ساحة رئيسة للصراعات الدولية، إذ شكلت واشنطن تحالفاً دولياً ضمّ 38 دولة في حربها ضد العراق، انتهت بإخراج القوات العراقية من الكويت، وتدمير القدرات العراقية العسكرية والاقتصادية، وفرض حصار قاسٍ على العراق سبّب مأساة إنسانية كبيرة دامت سنوات.

منذ مطلع الألفية الثالثة، دخلت الصراعات الدولية على المنطقة في رهانات جديدة. فمنذ هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 شهدت المنطقة واحدة من أوضح الصور على التنافس الدولي على منطقة الشرق الأوسط. برز ذلك مع الغزو الأمريكي على العراق عام 2003، الذي حمل معه أولى مشاهد انهيار النظام الإقليمي العربي، الذي عدّته إيران فرصة لتقوية نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، مستفيدة من انهيار النظام في العراق، وسقوط عدوها الرئيس العراقي، صدام حسين، فضلاً عن سقوط منافسها في منطقة آسيا الوسطى، حركة طالبان، بعد إسقاط الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2001 لحركة طالبان من الحكم.

مع اندلاع ثورات الربيع العربي مطلع عام 2011، تجدد الصراع والتنافس على منطقة الشرق الأوسط، وتنامى حضور عددٍ من الدول، كالولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين، وفرنسا، في المنطقة. وجاء ذلك جنبًا إلى جنب مع تنامي طموح بعض القوى الإقليمية (إيران، وتركيا، وإسرائيل) التي وجدت بانتهاء بعض البلدان العربية فرصة لتعزيز نفوذها. وقد شكلت الصراعات الدولية التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط طيلة السنوات العشر الماضية، سببًا رئيسًا لأن تصبح المنطقة واحدةً من أكثر المناطق في العالم التي تعاني من الصراعات والحروب والاضطرابات. برز ذلك تحديدًا مع ظهور ما يسمى بـ "الحرب على الإرهاب" التي شاركت بها قوى كبرى ذات مصالح يتناقض بعضها وقوى إقليمية تتبدل أولوياتها وسياساتها بسرعة، وظهرت الحروب الأهلية وبالوكالة في سوريا، وليبيا، واليمن، والعراق.

وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على ما أصبح يعرف بظاهرة "الربيع العربي"، ومع وصول الإدارة الأمريكية الجديدة، برئاسة جو بايدن مطلع عام 2021، شهدت المنطقة العربية تراجعًا في حدة الصراعات - قد يكون مؤقتًا - بين القوى الدولية المتنافسة من جهة، وفي الصراعات البينية العربية، من جهة أخرى. ومن الأمثلة على ذلك، توقيع دول الخليج العربية اتفاقًا للمصالحة مطلع عام 2021 في مدينة العلا السعودية، أنهت أزمة بينها استمرت أكثر من ثلاث سنوات، تتبعها مباحثات لعودة العلاقات بين مصر وقطر وتركيا، وصولًا إلى بدء الولايات المتحدة الأمريكية وإيران مسارًا من المفاوضات غير المباشرة في العاصمة النمساوية، فيينا.

ولكن على الرغم من سعي واشنطن فرض تهدئة في منطقة الشرق الأوسط تنهي العديد من التزاماتها، إلا أن التهديد باستمرار اضطرابها يبدو بأنه سيبقى قائمًا، وذلك نظرًا لاستشعار العديد من بلدانها بتراجع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، والذي دلل عليه الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في آب/ أغسطس 2021. ومن الممكن أن يكون هذا القلق سببًا في عدم قدرة بلدان المنطقة على وضع حدٍّ للصراعات البينية بينها.

فمع إعلان الرئيس الأمريكي جو بايدن، في 14 نيسان/ أبريل 2021، سحب القوات الأمريكية من أفغانستان ابتداءً من أيار/ مايو 2021، شعرت بلدان المنطقة بأن الولايات المتحدة تشهد عودة واضحة لتفعيل استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أطلقها الرئيس الأمريكي الأسبق، باراك أوباما (2009-2017) عام 2010، والمعدّة لمواجهة التحولات الكبرى التي طرأت على النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق عامي 2001 و2003. فقد تسبب كلا الحربيين بتحديات كبرى للولايات المتحدة وللنظام الدولي. وعلى إثر ذلك، ونتيجةً للصعود الصيني والمنافسة المتزايدة للصين مع أميركا، أعلن الرئيس أوباما عن نيته بزيادة الاهتمام بمنطقة الباسيفك.

ومع أن الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب (2017-2021) اتخذ العديد من الخطوات التي تسببت وفقًا للحزب الديمقراطي الذي ينتمي له الرئيسان بايدن وأوباما بضرر هائل لسمعة الولايات المتحدة الأمريكية ومكانتها الدولية؛ بانسحابها من اتفاقية باريس للمناخ ومنظمة الصحة العالمية، والإساءة إلى حلفاء الولايات المتحدة، والميل نحو دعم الأنظمة الاستبدادية، والخروج عن السياسة التقليدية للولايات المتحدة فيما يتعلق بقضايا عدة من بينها القضية الفلسطينية، فإن ذلك لم يؤثر على مسار تطبيق "مبدأ أوباما" في تقليص وجود الولايات المتحدة العسكري في منطقتي الشرق الأوسط وشرق آسيا. فقبل نهاية ولايته، وقّعت إدارة ترامب في شباط/ فبراير 2020 في الدوحة اتفاقًا للسلام مع حركة طالبان يقضي بانسحاب القوات الأمريكية

من أفغانستان، وأعلن القائم بأعمال وزير الدفاع الأميركي، كريستوفر ميلر، في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 أن الولايات المتحدة ستخفض عدد القوات الأميركية في العراق إلى 2500 بحلول كانون الثاني/يناير 2021.

وبالتالي، بدا واضحًا لدول المنطقة العربية بأن ثمة إجماع أميركي متزايد، بصرف النظر عن طبيعة الانتماء الحزبي للإدارة الأميركية، على أن الولايات المتحدة بصدد تقليص دورها وانخراطها في شؤون المنطقة.

تعي دول المنطقة العربية أن تراجع الاهتمام الأميركي بالمنطقة في هذا الوقت الحرج بالنسبة لها، بنقل العديد من المهمات، سواء الأمنية أو السياسية إلى حلفائها في المنطقة، سيقود إلى تحولات جيو-استراتيجية تؤثر فيها. فمن جهة سيعطي ذلك لمنافسي أميركا الاستراتيجيين؛ الصين وروسيا؛ فرصة لملء هذا الفراغ. وهذا ما يشير إليه تصاعد الدور الروسي في سوريا، وإنشاء قواعد عسكرية روسية فيها، وتزايد النفوذ الصيني في إيران، والذي برز بعد توقيع البلدين معاهدة التعاون الاستراتيجي المشترك في آذار/مارس 2021.

ومن جهة أخرى، سيعطي هذا التراجع القوى الرئيسية الإقليمية المتنافسة على ملء الفراغ الأميركي فرصة لتأجيج صراعات المنطقة وحروبها. فتسلسل الأحداث على المستوى الإقليمي منذ مطلع العام الجاري، يؤكد بأنه على الرغم من الإنهاء القسري لبعض الأزمات الإقليمية بضغط أميركي، وممارسة هذا الضغط على القوى الرئيسية المتخاصمة في المنطقة للتفاوض، ولا سيما السعودية وإيران، ومصر وقطر وتركيا، فإن استشعار طهران تهديدًا لمكانتها الإقليمية في البلدان التي تشهد نفوذًا لها، كاليمن ولبنان والعراق وسوريا، وغرق دول الخليج العربية المتصالحة في أتون تحالفات تشكّلت خارج سياق المنظومة الخليجية، ومعاناة السودان وتونس أزمة سياسية داخلية في البلدين، يقود فعليًا إلى تأجيج صراعات المنطقة وحروبها. وما يعزز من فرص كل ذلك وقوف الولايات المتحدة غير مكترثة، أو عاجزة، عن فرض كامل رؤيتها ورغبتها على الدول الإقليمية المتصارعة.

وفي الحقيقة، ليست هذه الأحداث فقط هي التي خلقت منافسة واضحة بين دول المنطقة لملء الفراغ المتوقع من انحسار الدور الأميركي، بل فتحت مجموعة من الأحداث السياسية الإقليمية ذات صلة بالقضية الفلسطينية المجال لاصطفافات جديدة فرضت إسرائيل لتكون عنصرًا رئيسًا في النظام الإقليمي. ومن المتوقع أن تقود سلسلة التطبيع العربي مع إسرائيل، والتي جاءت لفرض الأخيرة بوصفها جزءًا من النظام الإقليمي، إلى زيادة الخلافات وتأجيج الصراعات البينية في المنطقة. وخير دليل على ذلك ما يحصل من تأزيم العلاقات بين مؤيدي إيران ومناوئبيها، وبين المغرب والجزائر.

أخيرًا، وفيما يتعلق بالمستوى المحلي الفلسطيني، فعلى الرغم من التحولات الإيجابية التي شهدتها القضية الفلسطينية منذ تسلّم إدارة بايدن سدة الحكم، بإعلانها في نيسان/أبريل 2021 عن استئناف المساعدات الاقتصادية لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، واعتزامها تقديم مساعدات للفلسطينيين بعد قطع إدارة ترامب لها، فإن الإدارة الجديدة لم تُبدِ أية نية لمراجعة بعض قرارات ترامب المصيرية المرتبطة بالقضية الفلسطينية، ولا سيما الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة الولايات المتحدة الأميركية من تل أبيب إليها.

في ضوء ذلك، كان بالإمكان أن يقود تباطؤ إدارة بايدن عن أن تكون لها كلمة في التوترات المتفاقمة في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما تجاه القضية الفلسطينية، المترامن مع تنامي حدة التنافس الإقليمي في المنطقة، ومساعي دول عربية فرض إسرائيل بوصفها جزءًا من النظام الإقليمي، إلى تهميش القضية الفلسطينية بشكل كامل. ولولا اندلاع الهبة الشعبية الفلسطينية والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أيار/مايو 2021، الذي حفزه مساعي سلطات الاحتلال تنفيذ مخطط لإخلاء عائلات

فلسطينية قسراً من منازلها في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية، وإحلال مستوطنين في مكانهم، لكانت القضية الفلسطينية قد هُمتت بشكل كامل على الصعيد الإقليمي والدولي.

وعلى الرغم من ذلك، وبعد مرور أكثر من سبعة أشهر على هبة الفلسطينيين الشعبية، لا يبدو أن إدارة بايدن قادرة على الضغط على الحكومة الإسرائيلية بشكل أبعد من تقديم بعض المنح والمساعدات المالية للجانب الفلسطيني فقط.

استناداً إلى ضرورة فهم طبيعة التنافس الدولي على منطقة الشرق الأوسط، وتفكيك الصراعات والحروب البينية في المنطقة، وانكفاء واشنطن عن محاولة التدخل لمنع الصراعات السياسية والحروب فيها، في الوقت الذي يبرز فيه انخراط قوى إقليمية ودولية أخرى في تنافس واضح لملء فراغ الانكفاء، وانعكاس كل ذلك على القضية الفلسطينية التي تعيش وضعاً معقداً، يأتي هذا المؤتمر الذي ينظمه معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية /جامعة بيرزيت في فلسطين بعنوان **القضية الفلسطينية في مهب إقليم مضطرب**، وذلك خلال الفترة ما بين 23-26/5/2022، وبواقع جلسة واحدة في اليوم، تُعقد بين الساعة 6-8 مساءً بتوقيت فلسطين، وبواسطة تطبيق زووم.

جلسات المؤتمر

الجلسة الأولى: الصراع الدولي على منطقة الشرق الأوسط

تهتم هذه الجلسة بخلفيات الصراع الدولي على منطقة الشرق الأوسط، وأسبابه، ومساراته، وتداعياته، وآفاقه، في ضوء تراجع اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بالمنطقة، ومن الأسئلة التي تستحق التركيز عليها في هذه الجلسة ما يلي:

- ما هي جذور الصراع الدولي على منطقة الشرق الأوسط؟ وما الذي يجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة مفتوحة أمام تدخلات القوى الدولية منذ أكثر من ستة عقود؟ وهل تغيرت طبيعة صراعات القوى الدولية على المنطقة في العقود الثلاثة الأخيرة؟ وما هي طبيعة الصراعات المحتملة في المنطقة في ضوء تراجع الانخراط الأميركي الفعلي في قضاياها من جهة، وتزايد حضور قوى دولية منافسة من جهة أخرى؟ وهل لدى أيٍّ من الصين أو روسيا أو الاتحاد الأوروبي الرغبة أو القدرة في الحلول مكان الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة؟ وما هي النتائج المستقبلية على المنطقة جراء التنافسات والتدخلات الخارجية والداخلية في شؤونها؟

الجلسة الثانية: الصراع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط

تهتم هذه الجلسة بخلفيات الصراع الإقليمي البيني في منطقة الشرق الأوسط، وأسبابه، ومساراته، وتداعياته، وآفاقه، وخصوصاً في ضوء تراجع اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بالمنطقة. ومن الأسئلة التي تستحق التركيز عليها في هذه الجلسة ما يلي:

- ما هي خارطة الصراعات الإقليمية البينية في منطقة الشرق الأوسط وخصائصها التاريخية؟ وما الذي يميز هذه الصراعات وهل تغيرت طبيعتها حالياً؟ وهل يؤثر انكفاء الدور الأميركي، ودخول فواعل دولية وإقليمية أخرى مسرح التنافس، على طبيعة وحدّة هذه الصراعات؟ وما هو أثر هذه الصراعات المستقبلي المتوقع على المنطقة؟

الجلسة الثالثة: المنظومة العربية المضطربة والتحديات المحتملة

تهتم هذه الجلسة بخلفيات التحديات التي تواجهها البلدان العربية والنظام الإقليمي العربي، مع التركيز على أزمة الدولة في الوطن العربي، وتعثر مسار الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، وتنامي الاضطرابات الإقليمية في منطقة الخليج العربية، وتطبيع/ تحالف بلدان عربية مع إسرائيل، ومن الأسئلة التي تستحق التركيز عليها في هذه الجلسة ما يلي:

- ما هي الأسباب الداخلية لتعثر مسار الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية؟ وما هو تأثير العامل الخارجي في تعثر هذا المسار؟ وما هو تأثير الصراعات القائمة في المنطقة على مستقبل النظام العربي الإقليمي؟ وكيف تؤثر اتفاقات التطبيع/ التحالف مع إسرائيل على النظام الإقليمي في المنطقة؟ وهل ستبقى القوى الإقليمية غير العربية هي المتحكمة بمستقبل المنطقة، أم سيكون لدول عربية تأثير مستقبلي فاعل في هذا الشأن؟

الجلسة الرابعة: القضية الفلسطينية في مهب إقليم مضطرب.

تهتم هذه الجلسة بتأثير الصراعات والاضطرابات والتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة في منطقة الشرق الأوسط على القضية الفلسطينية، وخيارات الفلسطينيين. ومن الأسئلة التي تستحق التركيز عليها في هذه الجلسة ما يلي:

- كيف تأثرت القضية الفلسطينية بالصراعات والتنافسات الدولية والإقليمية الدائرة حالياً على المنطقة، وفيها؟ وهل يمكن للفلسطينيين التغلب على النتائج السلبية لهذه التنافسات والصراعات على قضيتهم؟ وما هي المتطلبات الواجبة عليهم لاستعادة مكانة قضيتهم إقليمياً ودولياً؟ وتحت أي ظرف من الظروف يمكن أين يحدث هذا؟ وما هي إمكانيات نجاحهم في تحقيق ذلك؟ وبالمجمل، ومع الأخذ بالاعتبار الوضع الإقليمي والدولي حالياً، ما هو تقييم وضع القضية الفلسطينية في المستقبل المنظور؟